

نشرة صحفية

حظر

يُحظر الاستشهاد بمحتويات هذه النشرة الصحفية أو التقرير المتعلق بها أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة، أو المسموعة، أو المرئية، أو الإلكترونية قبل 12 سبتمبر/أيلول 2024، الساعة 1:30 مساءً بتوقيت غرينتش (9:30 صباحًا في نيويورك، 3:30 مساءً في جنيف، 4:30 مساءً في القاهرة ورام الله)

UNCTAD/PRESS/PR/2024/019
Original: English

تفاقم الأزمة الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة في خضم الصراع المستمر في غزة

يكشف تقرير للأمم المتحدة عن التجارة والتنمية (الأونكتاد) عن أزمة اقتصادية حادة، ناجمة عن انهيار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وانتشار الفقر على نطاق واسع، وارتفاع معدلات البطالة.

- انهيار اقتصادي: انخفض الناتج المحلي الإجمالي في غزة بنسبة 81%، مما ترك اقتصادها في حالة دمار.
- ارتفاع معدلات الفقر والبطالة: أدى فقدان الوظائف على نطاق واسع إلى تفاقم الفقر والأزمات الإنسانية.
- الاضطراب في الضفة الغربية: أدى العنف والقيود التجارية إلى إصابة اقتصاد الضفة الغربية بالشلل.
- الضغط المالي: يؤدي انخفاض الإيرادات المساعدات إلى إعاقة قدرة الحكومة الفلسطينية على العمل.
- دعوة لاتخاذ إجراءات عاجلة: يحث التقرير على التدخل الدولي الفوري من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم جهود السلام.

جنيف، 12 سبتمبر/أيلول 2024 - أصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تقريرًا شاملاً يشرح بالتفصيل الدمار الاقتصادي الكبير الذي أصاب الأرض الفلسطينية المحتلة في أعقاب العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة التي أعقبت هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 التي شنتها حماس.

ويسلط التقرير الضوء على الحجم المذهل للدمار الاقتصادي والانخفاض غير المسبوق في النشاط الاقتصادي، والذي يتجاوز بكثير تأثير جميع العمليات العسكرية السابقة في الأعوام 2008 و2012 و2014 و2021. وأدت الضغوط التضخمية، المقترنة بارتفاع معدلات البطالة وانهيار الدخل، إلى إفقار الأسر الفلسطينية بشكل كبير.

دمار الحرب يمتد إلى الضفة الغربية والقدس الشرقية

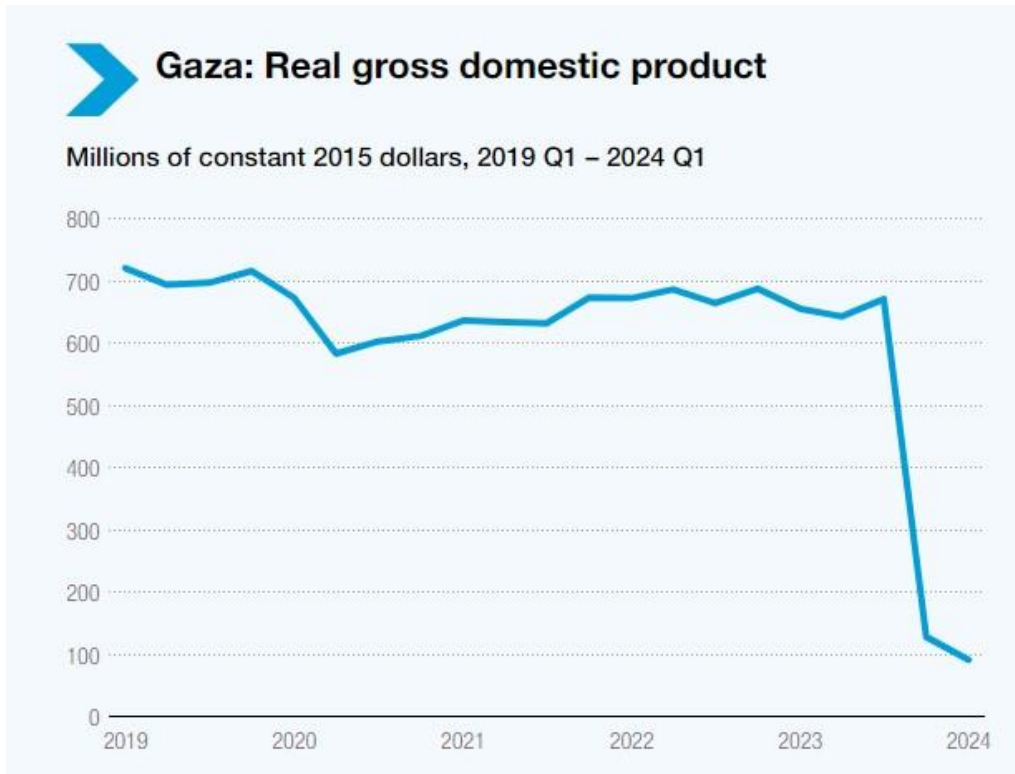
أدت العملية العسكرية إلى خسائر غير مسبقة في الأرواح ونزوح وتدمير واسع النطاق للبنية التحتية. وفي الوقت نفسه، شهدت الضفة الغربية تصاعدًا في أعمال العنف، وهدم الأصول الفلسطينية، ومصادرة الأراضي، والتوسع الاستيطاني. وقد أحدث الأثر المشترك للعملية العسكرية في غزة وتداعياتها في الضفة الغربية صدمة لا مثيل لها أثقلت كاهل الاقتصاد الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وبحلول أوائل عام 2024، كان قد تم تدمير ما بين 80% إلى 96% من الأصول الزراعية في غزة - بما في ذلك أنظمة الري ومزارع الماشية والبساتين والآلات ومرافق التخزين - مما أدى إلى شل قدرة المنطقة على إنتاج الغذاء وتفاقم مستويات انعدام الأمن

الغذائي المرتفعة أصلاً . كما أصاب الدمار القطاع الخاص بشكل كبير، حيث تضررت أو دمرت 82% من الشركات، وهي المحرك الرئيسي لاقتصاد غزة. واستمر الضرر الذي لحق بالقاعدة الإنتاجية في التفاقم مع استمرار العملية العسكرية.

انخفض الناتج المحلي الإجمالي في غزة بنسبة 81% في الربع الأخير من عام 2023، مما أدى إلى انكماش بنسبة 22% للعام بأكمله. وبحلول منتصف عام 2024، كان اقتصاد غزة قد انكمش إلى أقل من سدس مستواه في عام 2022.

الشكل 1: انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في غزة إلى سدس قيمته قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023 (بملايين الدولارات بالأسعار الثابتة للعام 2015) من الربع الأول من عام 2019 إلى الربع الأول من عام 2024.



المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى الحسابات القومية الربعية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

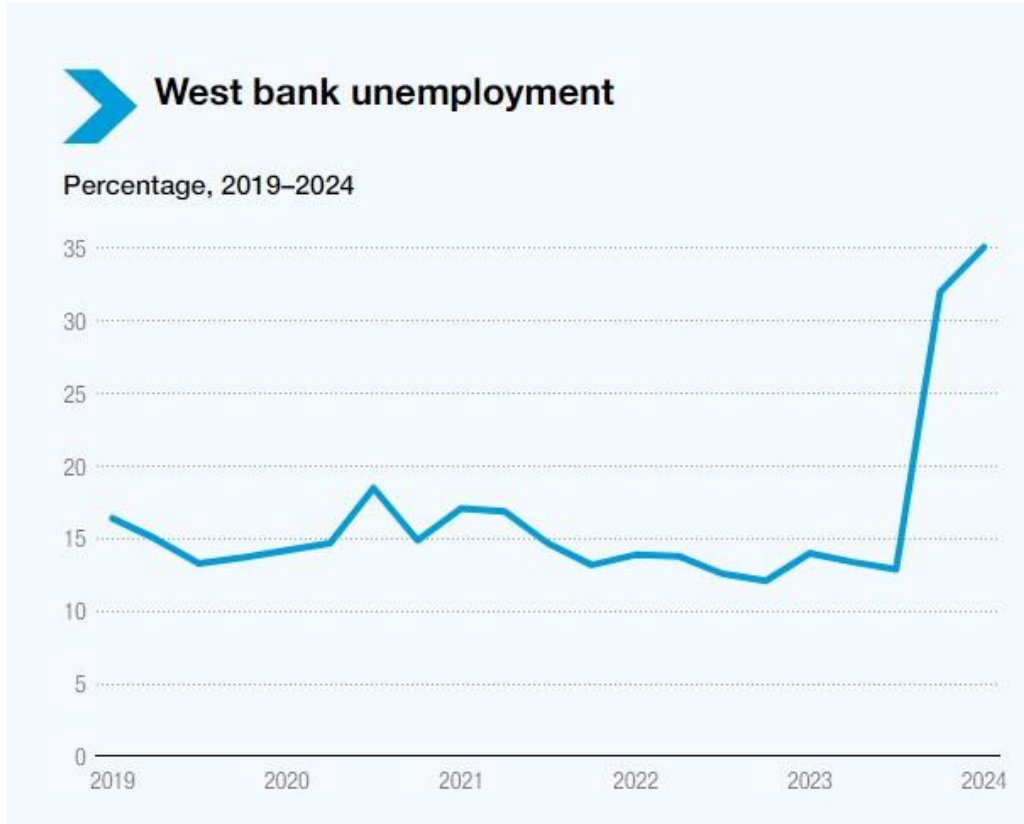
وفي الوقت نفسه، تشهد الضفة الغربية تدهوراً اقتصادياً سريعاً ومثيراً للقلق. ويسلط التقرير الضوء على عوامل مثل التوسع الاستيطاني، ومصادرة الأراضي، وهدم المباني الفلسطينية، وزيادة عنف المستوطنين خلال الفترة 2023-2024، مما أدى إلى نزوح المجتمعات وأثر بشدة على الأنشطة الاقتصادية. وقد أثرت هذه الاضطرابات على قطاعات مختلفة في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، حيث عانت التجارة والسياحة والنقل من تراجع كبير. ونتيجة لذلك، توقفت 80% من الشركات في البلدة القديمة بالقدس الشرقية عن العمل جزئياً أو كلياً.

إن التفاؤل بنمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4% في الضفة الغربية خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2023 قد انعكس فجأة بسبب انكماش غير مسبوق بنسبة 19% في الربع الأخير. وأدى هذا الانكماش الحاد إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي السنوي بنسبة 1.9%. بالإضافة إلى ذلك، انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.5%، مما يشير إلى انخفاض كبير في مستويات المعيشة ودخل الأسرة.

البطالة الجماعية والفقر المتزايد

تدهورت ظروف سوق العمل في الضفة الغربية بشكل ملحوظ، حيث أفادت 96% من الشركات عن انخفاض نشاطها و42.1% منها خفضت قوتها العاملة. وقد فقد ما مجموعه 306,000 وظيفة، مما زاد معدلات البطالة في الضفة الغربية من 12.9% قبل الصراع إلى 32%. وأدى فقدان الوظائف هذا إلى خسارة في دخل العمل اليومي تقدر بنحو 25.5 مليون دولار، مما أدى إلى تآكل شديد في القدرة الاقتصادية للأسر الفلسطينية وتفاقم الصعوبات الاجتماعية.

الشكل 2: تضاعف معدل البطالة في الضفة الغربية ثلاث مرات تقريباً في ستة أشهر (الربع الأول من عام 2019 - الربع الأول من عام 2024، بالنسبة الموسمية).



المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى المسوح الربعية للعمالة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الوضع في غزة مريع بشكل خاص، مع فقدان ثلثي الوظائف قبل الحرب - حوالي 201 ألف وظيفة - بحلول يناير/كانون الثاني 2024. وقد أدى ذلك إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والإنسانية الحرجة بالفعل في قطاع غزة.

وفي الضفة الغربية، تعطلت الأنشطة التجارية بشدة بسبب القيود المتزايدة المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع. وارتفع عدد الحواجز في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة من 567 حاجزاً في أوائل تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 700 حاجز بحلول شباط/فبراير 2024، مما أعاق النشاط الاقتصادي بشكل كبير.

انتشر الفقر على نطاق واسع وتزايد في السنوات الأخيرة. وبحلول عام 2022، كان ثلث السكان الفلسطينيين يعانون (1.84 مليون شخص) من انعدام الأمن الغذائي (أي يفتقرون إلى الوصول المستمر إلى الغذاء الكافي)، أو يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، ويعيش 31.1 في المائة منهم في فقر. وقبل أكتوبر 2023، كان 80% من سكان غزة يعتمدون على المساعدات الدولية. وفي الوقت الحالي، يؤثر الفقر على جميع سكان غزة تقريباً ويرتفع بسرعة في الضفة الغربية.

الاقتطاع وحجز الإيرادات يقوضان السلطة الفلسطينية

يتعرض الاستقرار المالي للحكومة الفلسطينية لضغوط هائلة، مما يهدد قدرتها على العمل بفعالية وتقديم الخدمات الأساسية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة للإصلاح المالي، فقد تآكلت القدرة المالية للحكومة بسبب تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي، وخصم إسرائيل من الإيرادات، والانخفاض الحاد في المساعدات الدولية. وفي عام 2023، انخفض دعم المانحين الدوليين إلى أدنى مستوى له عند 358 مليون دولار، أي ما يعادل 2% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن كان 2 مليار دولار، أي 27% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008.

منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، تصاعد الاقتطاع الإسرائيلي من الإيرادات ليصل إجماله إلى أكثر من 1.4 مليار دولار بين عامي 2019 ونيسان/أبريل 2024. ويمثل هذا المبلغ 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين في عام 2023، مما يؤدي إلى عجز كبير في الميزانية. وقد أعاققت هذه التحديات المالية قدرة الحكومة على دفع رواتب الموظفين وخدمة الديون والحفاظ على الخدمات

العامة الحيوية مثل الرعاية الصحية والتعليم. وأدى هذا الوضع أيضاً إلى تزايد الديون، وتأخير المدفوعات لموردي القطاع الخاص، وانخفاض التحويلات الاجتماعية للفقراء. ولم يحصل الموظفون العموميون إلا على رواتب جزئية منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

المسار للمضي قدماً

لقد تأثر أداء الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير بالعوامل الخارجية، ولا سيما التدابير التي اتخذتها إسرائيل، وبدرجة أقل، بالتقلبات في تدفقات الدعم الخارجي. ويشدد الأونكتاد على أن الاحتلال الذي طال أمده يظل العقبة الرئيسية أمام التنمية الاقتصادية المستدامة. وقد أدت القيود المستمرة المفروضة على الاستثمار وتنقل العمالة والتجارة إلى تفويض منهجي للإمكانيات الاقتصادية، مما أدى إلى تفاقم الفقر وعدم الاستقرار.

ويكرر التقرير دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لدعم وتعزيز المؤسسات الفلسطينية، ويسلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز جهود بناء السلام. ويشكل الاحتلال الطويل الأمد عقبة اقتصادية رئيسية أمام التنمية المستدامة بسبب القيود المستمرة على الاستثمار وتنقل العمالة والتجارة.

ويقدم التقرير تحليلاً شاملاً للتحديات الاقتصادية الشديدة التي تواجه الأرض الفلسطينية المحتلة. ويدعو إلى تدخل فوري وجوهري من جانب المجتمع الدولي لوقف السقوط الحر للاقتصاد، ومعالجة الأزمة الإنسانية، وإرساء الأسس للسلام الدائم والتنمية. ويشمل ذلك النظر في وضع خطة إنعاش شاملة للأرض الفلسطينية المحتلة، وزيادة المساعدات والدعم الدوليين، والإفراج عن الإيرادات المحتجزة، ورفع الحصار عن غزة.

دور الأونكتاد في الأرض الفلسطينية المحتلة

منذ ما يقرب من أربعة عقود، دعم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الشعب الفلسطيني من خلال البحوث الموجهة نحو السياسات وبناء القدرات ومشاريع التعاون الفني بالشراكة مع مؤسسات القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. ويعزز الأونكتاد أيضاً توافق الآراء الدولي بشأن احتياجات الشعب الفلسطيني واقتصاده.

وفي كانون الثاني/يناير 2024، أصدر الأونكتاد "تقييماً أولياً للأثر الاقتصادي للدمار في غزة وآفاق التعافي الاقتصادي".

يستند تقرير "التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة" إلى البيانات حتى النصف الأول من عام 2024. ويواصل الأونكتاد مراقبة التطورات الجارية وسيقدم تحليلاً مفصلاً عن تأثيرها الاقتصادي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

**** نبذة عن الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: ****

يلتزم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة من خلال التجارة والاستثمار. وبفضل عضويت المتنوعة، يعمل على تمكين البلدان من تسخير التجارة من أجل تحقيق الرخاء.

ملاحظة للمحررين: تتوفر صور عالية الدقة للشعار الجديد ومواد العلامة التجارية عند الطلب. يمكن توفير معلومات أساسية إضافية وعروض الأسعار عند الطلب.

*** ** ***

Contacts: +41 79 502 43 11 or +41 76 691 18 74

catherine.huissoud@unctad.org, unctadpress@unctad.org, <https://unctad.org/media-centre>

To receive our press material, please register at: <https://unctad.org/registerjournalist>.

*** ** ***